

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 613 - الْكِتَابُ الثَّالِثُ الْكَفَالَةُ وَيَحْتَوِي عَلَى مُقَدِّمَةِ

وَتَلَاثَةِ أَبْوَابٍ مَشْرُوعِيَّةٍ الْكَفَالَةُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ
وِاجْتِمَاعِ الْأُمَّةِ فَقَدْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ { وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ
حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ } وَجَاءَ فِي السُّنَّةِ { الزَّعِيمُ غَارِمٌ }
أَيُّ الْكَافِيلِ ضَامِنٌ (فَتَحُ الْقَدِيرِ) (اُنْظُرْ الْمَادَّةَ 643) .
لِلْكَفَالَةِ عِدَّةٌ مُحَاسِنٌ جَلِيلَةٌ . كِلَا زَالَةٍ خَوْفِ الدَّائِنِ وَآلَامِهِ
مِنْ ضَيَاعِ مَالِهِ وَخَوْفِ الْمَدِينِ عَلَى نَفْسِهِ فَعَلَايُهُ لِلْكَافِيلِ
بِذَلِكَ عَلَى الدَّائِنِ وَالْمَدِينِ مَعًا وَالْكَفَالَةُ مِنْ هَذِهِ
الْجِهَةِ تُعَدُّ مِنْ الْأَفْعَالِ الْعَالِيَةِ حَتَّى امْتَنَّ اللَّهُ تَعَالَى
بِهَا حَيْثُ قَالَ { وَكَفَّ لَهَا زَكَرِيَّا } فِي قِرَاءَةِ التَّشْدِيدِ
يَتَضَمَّنُ الْاِمْتِنَانِ عَلَى مَرِيَمَ إِذْ جَعَلَ لَهَا مِنْ يَقُومُ
بِمَصَالِحِهَا وَيَقُومُ بِهَا بِأَنْ أَتَاهَا ذَلِكَ وَسُمِّيَ نَبِيًّا بِذِي
الْكَفْلِ لَمَّا كَفَلَ جَمَاعَةً مِنْ الْأَنْبِيَاءِ لِمَلِكٍ أَرَادَ قَتْلَهُمْ (
الشَّابِلِيُّ) . وَمَعَ ذَلِكَ فَالْاِمْتِنَاعُ عَنِ الْكَفَالَةِ أَقْرَبُ
لِلْحَيْطَةِ وَالْحَذَرِ لِأَنََّّهُ جَاءَ فِي التَّوْرَةِ (الزَّعَامَةُ أَوْ لَهَا
مَلَامَةٌ وَأَوْسَطُهَا زَدَامَةٌ وَآخِرُهَا غَرَامَةٌ) . وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَى إِنَّ
الْكَافِيلَ يَكُونُ مُعَرَّضًا لِلْوَمِ النَّاسِ وَقَدْ يَلُومُ نَفْسَهُ بِنَفْسِهِ
عَلَى مُجَازَفَتِهِ بِالْكَفَالَةِ وَبِمَا أُنْزِيَهُ يَكُونُ مُطَالِبًا بِحَسَبِ
الْكَفَالَةِ بِتَأْدِيَةِ دَيْنِ غَيْرِهِ قَدْ يَنْدَمُ لِمُطَوِّحِهِ مَالَهُ فِي
سَبِيلِ غَيْرِهِ وَقَدْ يَلْجَأُ حَقُّهُ ضَرَرُ بِضَمَانِهِ الْمَالِ الَّذِي تَعَهَّدَ
بِهِ وَنَصَبَ وَتَعَبَّ فِي السَّعْيِ وَرَأَى الْحُصُولَ عَلَى الشَّخْصِ
الْمُكَفُولِ . لِأَنَّ الْغُرْمَ لِرُومِ الضَّرَرِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى { إِنَّ
عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا } (رَدُّ الْمُحْتَارِ) . - * * * *